



ملاحظات

الدورة الاستثنائية عن بعد للجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية

السبت 16 ماي 2020

إن اطلاعي أو قراءتي للتقرير المرفوع للجنة المركزية من طرف الديوان السياسي، رغم إسهامي في بعض مضامينه، لا يمنع من إثارة بعض الملاحظات، ربما قد تفيد، إذا ما تم اعتبارها من طرف اللجنة المركزية.

الملاحظة الأولى

أول هذه الملاحظات أن اللجنة المركزية انعقدت في دورة استثنائية بسبب ظرف استثنائي، وحول موضوع استثنائي، هو جائحة وباء كورونا فيروس الذي أصاب العالم وأصاب المغرب، وتولد عنه إخضاع البلاد إلى حالة الطوارئ. مما أدى إلى تخفيض النشاط العام بنسبة تفوق 50 في المئة. مما يتطلب أن يكون التقرير المرفوع إلى اللجنة المركزية استثنائياً.

ولذلك، كان موضوع اجتماعنا استثنائياً، ينحصر في آثار هذه الجائحة، والكيفية التي تمت بها معالجتها وأفاق البلاد، بعد تخطي عواقبها.

إلا أنني أرى أن التقرير لا يحتوي على حمولة تجربة الحزب الحكومية التي دامت أكثر من عشرين سنة، والمجهودات التي قام بها من خلال وزراء وبرلمانييه، من أجل فرض، ولو جزء يسير من التوازنات، بين ما يسعى إلى تحقيقه في برنامجه، وما تسعى إليه الأحزاب الأخرى والدولة بمفهومها المركزي، وهو ما اعتبره أمراً ضرورياً، لكون أزمة كورونا أبانت عن وجود نقص كبير في التجهيزات ذات الطابع الاجتماعي والمرفقي، وأبانت عن صحة ما كان الحزب يناضل من أجله.

ولذلك، فإن غياب روح هذه التجربة في التقرير يحد من مظهره الاستثنائي.

أن التقرير لم يتطرق إلى المقاربة الاجتماعية التي فرضتها انعكاسات الجائحة على الوضع الراهن، وعلى ما سيتلوه، بل اكتفى بالمطالبة بمواصلة الإصلاحات وتوسيعها وإرجاع الدولة إلى مكانة القيادة والتعبير عن الأمل في بناء الدولة الاجتماعية، دون أن يتطرق إلى العوائق الحقيقية التي تعيق التنمية وتعيق الإصلاحات والجواب على الأسئلة الحقيقية المطروحة.

نعم، الكل يقول بالقيم التحررية، ولكن لا أحد يقول لنا كيف يكون تسييق المجتمع على الدولة؛ بغاية تحقيق المكتسبات الدستورية للمجتمع وحمايته من ضغط القوى الفاعلة، والمتحكمة في مراكز القرار، وتحول دون أن يمتد إلى فئات واسعة من المواطنين، خصوصا وأن المطلوب هو توظيف قدرات الدولة لتأهيل المجتمع وتمكينه من تحسين قيمه وسلوكاته. وليس العكس.

ونحن نعيش تدهور النسيج المجتمعي وتزايد المخاطر المحدقة به، والتي تجره إلى الورا.

لذلك، كان من الضروري التأكيد على أن الأهم في الإصلاح، ليس هو مجرد الدعم، كأن الأمر يتعلق بالسخرة، ولكنه يرتبط بشكل مباشر وبشكل عمودي بقضايا المرأة والتربية والتعليم والصحة وحرية الفرد والمساواة والعدالة والتسامح والرفاهية والسعادة، والإيمان بضرورة الترقى.. وهي كلها حقوق واردة في الدستور، ولا تعبر فقط عن الرغبة في التحول والتطور. ولكن الأمر يتطلب إدماجها بشكل كامل في سلوكيات المجتمع.

أن التقرير لم يشر إلى التخوف، بل إلى الخوف الحقيقي، من ضياع الفرصة التاريخية التي أحدثتها جائحة وباء كورونا فيروس، باعتبارها لحظة مفصلية في تطور البلاد عبر قرن من الزمان.

فالكل يرى أن هناك مشروع مغرب آخر، تفرضه متطلبات وظروف ما بعد الجائحة، ونسمع من هنا وهناك بأن الكل معبأ لمراجعة النمط المعتمد إلى غاية اليوم في تدير شؤون نهضة البلاد، وما ينتظره الجميع وراء مشروع النموذج التنموي المأمول، ومختلف النوايا التي تعلن عنها الأحزاب والقوى السياسية من هنا وهناك، والتعبير عن الأولويات والمقترحات، وغير ذلك، إضافة إلى ما ستقوم به الدولة، في إطار وظائفها الاجتماعية بجميع مفاهيمها.

لكن، لا أحد يفصح عن العوامل الموضوعية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي ومضامينه والتزاماته. بل هناك بوادر تعبر عن هذا التخوف في استمرار سياسة الارتجال من خلال ما قامت به وزارة التربية الوطنية بإغلاق المدارس والجامعات منذ أواسط مارس الماضي واستمرار هذا الإغلاق إلى شهر شتنبر المقبل. مما يفهم منه ضمناً بأن الأمر يتعلق إلى حد ما بسنة بيضاء، بعد أن ثبت فشل ما يسمى التعليم عن بعد وعدم تحقيق تكافؤ الفرص وتحديد موضوع الاختبارات في المقررات المنجزة خلال الأسبوع الأول من السنة التعليمية، دون تقييم مخاطر هذا الإجراء وأثاره السلبية.

وقد اكتفى التقرير المرفوع إلى اللجنة المركزية بالتأكيد على دور الدولة في المشاريع الإصلاحية، دون الانتباه إلى أن أخطر ما ينتج عن وضعية الحجر، ويصعب التخلص منه، هو انعكاس وفشل مفهوم الإصلاح، لكونه لم ينصب على تحديد العوامل الموضوعية، ولم يتخذ المنحى العمودي في تنزيله. مما قد يسهل تحويله إلى فريسة في يد نفس القوى، والتي تتربص وتتحين الفرصة مرة أخرى. وإن كانت ذات أقلية في حجمها، ولكنها ذات قوة كبيرة في تأثيرها.

فما العمل إذن لاستدراك الخصاص والضياع الذي حصل في قلب المجتمع؟

4

هذه أسئلة لها علاقة مباشرة بالطابع الاستثنائي لاجتماع اللجنة المركزية لحزبنا اليوم.

ومأمول أن يتم الجواب عنها بكامل الموضوعية من خلال مواقف الحزب الواضحة. فالمطلوب هو تحويل الأزمة إلى أفعال ، وليس إلى مجرد أفكار نتداولها، بل يجب أن تأخذ طريقا إلى التقدم.